الطلاق في المجتمع الجزائري: بين المفهوم والأسباب

Divorce in Algerian society: between concept and causes

كريمة هرندي*[1]

[1] جامعة محمد بن أحمد وهران2 (الجزائر)،

harendi.karima@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/16 تاريخ القبول: 2202/03/14 تاريخ النشر: 2022/06/06

ملخص:

إنّ موضوع الطلاق موضوع متداخل الأسباب؛ كونه يرتبط بالزّوجين أحدهما أو كليهما وبأهاليهما، في مقالنا سنحاول التركيز على ذكر أهم الأسباب المؤدية لحدوثه، انطلاقا من دراسة حقلية تضمنت 29 حالة من المطلقات من فئات عمرية واجتماعية، وكذا ثقافية متعددة وبيئات جغرافية مختلفة، حيث أسفرت الدراسة على تنوع الأسباب، فمنها ما تعلق بالزوجين، ومنها ما تعلق بتدخل الأهل، وفقا لتوزيع جغرافية الأسباب، التي كان لها الأثر الكبير في حدوث الطلاق.

كلمات مفتاحية: طلاق، امرأة مطلقة. زواج. علاقات اجتماعية، تفاعل اجتماعي.

Abstract:

In this article, we will try to achieve the primary goal of revealing the motives behind the occurrence of divorce, in addition to the reality of this phenomenon in Algerian society. To show us in the end that causes multiple learning of the couple and knows them ahead, according to the map of the distribution of the causes of the occurrence of this phenomenon according to the geography of the areas in the Algerian society.

Keywords: divorce, divorced woman, marriage, Social relations, social interaction.

* المؤلف المرسل : كريمة هرندي

1. مقدمة:

تعد ظاهرة الطلاق من بين الظواهر التي يتعدى تأثيرها الفرد ليمس المجتمع ككل، من خلال نفاذها إلى أهم وحدة اجتماعية –الأسرة-؛ الظاهرة التي تعتبر في حقيقتها مرحلة نهائية يلجأ إليها الزوجان لإنهاء العلاقة الزوجية، ظاهرة عرفتها كل المجتمعات لتصبح قائمة بذاتها، تكشف عن تأثيراتها الظاهرة والضمنية معا، بيد أنّ ضروب مختلفة ومتباينة من المؤثرات الداخلية والخارجية، كان لها دور في أن تؤرق كاهل الحياة الزوجية والأسرية معا.

إنّ المجتمع الجزائري هو الآخر ليس بمعزل عن نطاق التأثيرات الخارجية، ومجموع التغيرات التي عملت مجتمعة على خلق خلل في العلاقة الأسرية، فنتج عنها انفصال نهائي للشريكين بعد أن تم جمعهما برباط وثيق، يتم فيه مشاركة الطرفين لبعضهما البعض في السراء والضراء، وفقا لعلاقة قائمة على إقرار ارتضاه العقل الجمعي.

وفي سياق هذه التأثيرات، والتحولات والتغيرات الجذرية الاجتماعية والثقافية، وكذا الاقتصادية، التي كان المجتمع الجزائري عرضة لها. أشارت العديد من الإحصائيات والبحوث الاجتماعية التي وقفت على الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة إلى ارتفاع معدلات الطلاق، انطلاقا من تتبعها لصيرورته من خلال ما أسفرت عليه نتائجها؛ كون الذي يحدث ليس فقط نتيجة تفاعلات واحتقانات للعلاقة بين الزوجين وأسرهم، بل في حقيقة الأمر نتاجا للعديد من التحولات والتغيرات التي مست المجتمع.

في ضوء ذلك، وانطلاقا من الدِّراسة الحقلية التي قمنا بها مع عينة من المطلقات لاحظنا تعدد وتنوع الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في ضوء العديد من العوامل المساعدة على ذلك، وعليه نثير التساؤل الآتي:

ما هي ماهية الطلاق وأهم المفاهيم المرتبطة به؟

وفيما تتمثل الأسباب المؤدية لحدوثه؟

وما طبيعة نمط العلاقات بين الزوجين والأهل؟

2.تحديد المفاهيم:

2.1)التفاعل الاجتماعي (Interaction) (غيث محمد عاطف،2005، ص252):

يعبّر عن "العملية الاجتماعية الأساسية التي تعبِّر عن ذات في الاتصال، وفي العلاقة المتبادلة بين فردين أو أكثر، ويعتبر التفاعل بين الأشخاص سلوكا اجتماعيا". ويعرّف كذلك بأنّه"التّأثير المتبادل بين سلوك الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال والتصور للتفاعل الاجتماعي" (مداس فاروق،2003،ص114).

2.2) الاختيار الزواجي:

يعني "الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج، وهو ليس بالعملية الاجتماعية الحديثة العهد" (قصير عبد القادر، 1999،ص121)، بل أنّها عملية حدثت وتحدث عبر التاريخ الإنساني برمته، مقيدة هذه العملية بجملة القيود والاشتراطات تتضمنها عملية الاختيار الزواجي ذاتها، عملية محددة بمجموعة المحددات الاجتماعية التي تتحكم في عملية الاختيار، طبقا للقيم والعادات والتقاليد، والأنماط التي تسود المجتمع، وقد أشار "**ألان جرار Alain Girard**" "أن إمكانيات الاختيار للزواج ليست محدودة، وإنّما الاختيار تحدِّده عدّة ظروف خارجية" (ليديري مليكة، بدون سنة، ص23-26)، هذا وأنّ للاختيار الزواجي أساليب متنوعة. لكن بالرّغم من تنوعها إلاّ أنّها بقيت مترابطة فيما بينها.

2.3) العلاقات الاجتماعية:

تعني "الصِّلة بين فردين أو جماعتين أو أكثر، أو بين فرد وجماعة، وقد تقوم هذه الصّلة على التّعاون أو عدم التّعاون، وقد تكون مباشرة والعكس، وقد تكون فوريّة أو آجلة" (بدوي أحمد زكي، بدون سنة، ص352)، وتعرّف كذلك بأنّها "نموذج للتّفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر، كما ينطوي على الاتصال الهادف، والمعرفة المسبقة لسلوك

الشخص الآخر، وقد تكون ذات أمد طويل أو قصير، وفي الحالة الأولى يطلق عليها علاقة اجتماعية طويلة الأمد" (مداس فاروق، 2003، ص114).

4.3. الرّأس مال الاجتماعي:

مفهوم "قائم على مقومات اجتماعية مستعملة من طرف الفاعلين الاجتماعيين، وبتفاعلهم تتولد العلاقات الاجتماعية، فقيام الرأس مال الاجتماعي عند "**كولمان KOLMAN**" لا يكون إلا بوجود عنصر التّفاهم بين هؤلاء الأفراد المؤسسين لمثل هذا النوع من الرأس مال (Raymond Boudon, Philippe, 1999 ;p21) ، أما "**روبرت بوتنام**" Robert Putnam ينطلق من أنّ الفكرة الجوهرية لنظرية الرأس مال الاجتماعي هي "أنّ للشبكات الاجتماعية قيمة... فالصِّلات الاجتماعية تؤثر في إنتاجية الأفراد والمجموعات" (جون سكوت، 2009، ص221).

4.4 الرأس مال السببي:

سنستخدم مفهوم "**الرأس مال السببي**" في مقالنا للدلالة على مجموعة الأسباب الخاصة منها والعامة، التي يحملها تدخل الأهل بين الزّوجين، ومن ثم فإنّ هذا المفهوم يشير في أجرأته إلى منظومة الأسباب المباشرة وغير المباشرة، الخاصة منها والعامة المؤدية إلى إحداث خلخلة في العلاقة ما بين الزوجين، التي من شأنها إحداث تغيير في هندسة العلاقات داخل الأسرة.

3.الأسس المنهجية للدراسة:

3.1) تحديد نوع المنهج المستخدم:

إذا اعتبرنا المنهج "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة" (عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، 1995، ص89)، وليس فقط لاكتشاف الحقيقة؛ بل كأداة للتّفسير، فإننا اعتمدنا في دراستنا على توظيف "**المنهج الكيفي**"، الذي

"يهدف إلى فهم ظاهرة موضوع الدِّراسة" (عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، 1995، ص89) ، كما يعد "طريقة للبحث ومدخلا يمكِّننا من الحصول على معرفة صادقة عن الواقع الاجتماعي، ذلك لأننا لكي نستطيع التنبؤ بالسلوك علينا أن نفهم العملية المعقدة للتفاعل الاجتماعي بين البشر، وهذا بدوره يحتاج إلى توافر معلومات حول المواقف والبيئة الشاملة المؤثرة في الظواهر المدروسة" (محمد علي محمد، 1986، ص287).

3.2) تحديد نوع التقنية:

لقد استخدمنا بدراستنا الميدانية تقنية **المقابلة**، مرد اختيارنا لهذه التقنية كونها "وسيلة حقلية لإيضاح بعض النتائج التجريبية التي يكون معناها مازال مبهما أو غامضا" (محمد إسماعيل قباري، د.س، ص 95). نظرا للأنواع التي تتميز بها هذه التقنية فإنّ النّوع الذي أستخدم بدراستنا "المقابلة النصف موجهة أو نصف المقننة".

4.3) تحديد مجتمع البحث:

1) العينة:

نظرا لعدم توفر قاعدة سبر خاصة بعدد المطلقات بمدينة مستغانم، قمنا باختيار عينة غير احتمالية من المطلقات، إضافة إلى عينة كرة الثلج؛ ؛ فعندما نكون نعرف بعض أفراد مجتمع البحث المستهدف، والذين سنتمكن بفضلهم من الاتصال بالآخرين. هكذا فإن أفراد مجتمع البحث هم الذين سيساعدوننا في بناء العينة، وإننا نلجأ إلى هذا الأسلوب عندما يكون الوسط غير معروف كليا، أو أن الوسط منغلق على نفسه نسبيا، أو عندما نريد دراسة شبكة تأثيرات،أو عندما يتعلق الأمر في بداية الأمر الاتصال بأشخاص ثم نطلب منهم بعد ذلك أسماء الأشخاص المشابهين لهم (موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، 2004، ص 314-315)، وقد تضمنت دراستنا الحقلية عينة

مكوّنة من **29 حالة** من المطلقات، المتباينات في المستويات التعليمية والثقافية، وكذا الاجتماعية.

2) حجم العينة: إنّ تحديد العينة في دراستنا لم تقم وفق اعتبارات؛ حيث أنّ العينة شملت المطلقات فقط، وتبرير هذا متمثل في كل من:

- معرفة وجهة نظر المطلقات حول أسباب تدخل الأهل.
- محاولة معرفة المشاكل التي تعاني منها النساء المطلقات.
- الرفض النسبي للرجال الإدلاء بأية معلومات حول حياتهم الشخصية.
- عدم التحكم في الظروف المكانية للرجال المطلقين على عكس النساء المطلقات.

4.ماهية الطلاق:

4.1)تعريف الطلاق:

إنّ الطلاق لفظ "اشتق من الكلمة اللاتينية **Divortuim**، المشتقة من فعل **Divortere**، ويعني الانقسام والافتراق الذي يتم بين شخصين، وكل أمر من شأنه أن يضعف الصّلة بين الزّوجين ويفوّت المصلحة والمنفعة بينهما دون مبرر، ويُلجأ إليه بعد فشل كلي في مساعي الصلح بين الزوجين" (مسعودة كسال، 1986، ص24)، و"يقال طلّق الرجل البلاد؛ أي فارقها، وطلاق النساء لمعنيين: أحدهما حل عقدة النكاح، والآخر بمعنى التخلية والإرسال "(ابن الفخار جمال الدين ، 1997، ص226، ويعني كذلك "إنهاء الزوج لعلاقته بزوجه بألفاظ مخصوصة" (تقية عبد الفتاح، 1998، ص69).

إنّ مصطلح الطلاق يعني كذلك "انفصام عقد الزواج من الناحية القانونية" (ميشل مان، 1999، ص206)، إذ أنه حسب قانون الأسرة الجزائرية "فإنّ الرابطة الزواجية تنحل إما بالطلاق أو بالوفاة" (قانون الجنسية، 2010-2011، ص22).

5) الطلاق في المجتمع الجزائري:

بمجيء **الإسلام** أُحلّ **الطلاق** درءا للمفاسد في جو الأسرة، بحيث لم يبحه إلاّ في الضروريات القصوى، بالرغم من اعتباره أبغض الحلال عند الله (فيصل محمد خير الزراد، 2010، ص219)، وقد شرّعه الله تعالى لفصم عرى الزوجية عند تعذر بقائها على حال صالحة وتَحَقُّقْ أنّها أصبحت غير موصلة إلى الغاية منها، وقد حثت الشريعة الإسلامية كلا الزوجين المحافظة على الرابطة الزواجية، لذلك فإنّ موضوع الطلاق في المجتمع الجزائري اتخذ منحنين أساسيين، أولهما تتعلّق بالمرحلة الاستعمارية التي انقسمت بدورها هي الأخرى إلى مرحلتين: مرحلة **ما قبل قيام الثورة المظفرة** و**ما بعد قيامها**، ومرحلة **ما بعد الاستقلال**، مع الإشارة أنّ كل مرحلة تميز الطلاق فيها بالتباين؛ خاصة في مجال الارتباطات كنتيجة لجملة التغيرات الجذرية التي عرفها المجتمع الجزائري، مؤثرة في ذلك هذه التغيرات على مجرى الحياة الاجتماعية للمجتمع من جهة، وعلى مجالاته الحيوية من جهة أخرى، خاصة "التأثير الذي عاشت فصول وقعه المرأة الجزائرية في ظل العودة إلى فرضية اللجوء إلى القواعد الاجتماعية التي حددت دورها خاصة عند تحلحل الضروريات الحياتية" (عبد القادر جغلول، 1983،ص71).

5.1)مرحلة ما قبل الاستقلال:

أولا: الطلاق في المجتمع الجزائري قبل قيام الثورة الجزائرية:

يتميز المجتمع الجزائري بالتنوع والثراء في العوائد الاجتماعية، خاصة لنظامي الزواج والطلاق، حتى ولو كان هذا الاختلاف والتباين طفيفا، وحديثنا عن واقع الطلاق في فترة ما قبل الثورة التحريرية الجزائرية يجعلنا ننطلق من الدراسة التي قام بها"**بيار بورديو**" حول ثلاث مناطق مختلفة من التراب الجزائري:

1-منطقة القبائل:

إنّ العائلة في هذه المنطقة تعد "منظمة منزلية والأسرة الممتدة بمنطقة القبائل تمثل الخلية الأساسية، تتكوّن بنظام الزواج الخاضعة لسلطة قائد واحد، حيث لا يتم أخذ رأي الفتاة في الزّواج إلاّ في حالات نادرة؛ أي دونما أخذ اعتبار لرفض أو قبول ليس فقط الفتاة بل حتى الفتى، هذا النظام خاضع بهذه المنطقة لسلطة العادات والتقاليد؛ إذ أنّ عقد الزّواج لا يحرِّر الفتاة مطلقا من قبضة السلطة الذكورية؛ فبزواجها تنتقل من سلطة وتبعيتها لأبيها إلى خضوعها وخنوعها لزوجها، وعلاوة على ذلك تبقى المرأة غريبة ببيت زوجها، هذا وأنّ الزّواج بمنطقة القبائل ليس مجرد إقرار فردي، بل هو ارتباطا اجتماعيا جماعيا من خلاله يحدث تحالف بين جماعتين، ونظام الزّواج بهذه المنطقة لا يغير شيئا بمنطق مبدأ تَكَوُن الأسرة القائم على ذوبان الفرد في لحمة الجماعة، أما عن الطلاق فليس للمرأة الحق في الطلاق إلا لظروف جد قاهرة" (Bourdieu, 1985,p9-13-15).

2- منطقة الأوراس:

إنّ العائلة بهذه المنطقة هي وحدة اجتماعية ودينية بذات الوقت، خاضعة للنظام البطريرياكي، قائمة على نظام التعاضد الاجتماعي، "أما عن الزّواج فأولوية الاختيار فيه تعود بالدرجة الأولى للجماعة، والفتاة ليس لها الخيار أمام إقرار الجماعة، فإما أن تتزوج أو الموت ينتظرها، كما أنّ المرأة الشاوية مثل المرأة القبائلية تتزوج بسن مبكر تحت سلطة الأب الإجبارية، أما عن الرجل فله الحق في الاختيار الشخصي الحر لزوجته شرط أن يختارها من الأقارب، بغية تعزيز أواصر التماسك الداخلي والخارجي للنسق الأسري، كما للمرأة الحق في إمكانية الطلاق"(Bourdieu, 1985,p29) .

3-**منطقة بني ميزاب:** "إنّ المرأة الميزابية أكثر حرية من المرأة القبائلية والشاوية،إذ أنها تتمتع بحرية أكبر في عملية الاختيار الشخصي والحر لزواجها، كما لها الحق في تطليق زوجها

بإرادتها المنفردة" (كسال مسعودة، 1986، ص40-41). وفي الآتي جدول يبين لنا حالات الطلاق قبل قيام ثورة التحرير:

الجدول رقم01 :"حالات الطلاق قبل قيام ثورة التحرير الجزائرية:1901-1954":

السنوات	الطلاق	السنوات	الطلاق
1906-1901	85.612	1936-1931	39.461
1912-1907	67.593	1942-1937	42.906
1918-1913	47.367	1948-1943	46.314
1924-1919	46.560	1954-1949	74.051
1930-1925	43.069		

المصدر: kamel Kateb, **La fin du mariage traditionnel en Algérie?** 1876-1998, Paris: Edition Bouchène, 2001, p 34-35.

ثانيا: الطلاق في المجتمع الجزائري بعد قيام الثورة الجزائرية:

لقد اتخذت جبهة التحرير الوطني عقب قيام الثورة التحريرية مجموعة التدابير والإجراءات فيما يخص نظامي الزواج والطلاق، خاصة في إعادتها النظر في قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في تلك الفترة، حيث عارضت شرعية الإدارة والهيئة القضائية الفرنسية المتعلقة بها، واعتمدت العودة المتشددة للقانون الإسلامي (كسال مسعودة، 1986، ص42-43).

إلى غاية صدور "الأمر **294-59** كان الطلاق إجراء بسيطا لا يتطلب أية شكلية، إذ يتم بإعلان الزّوج لدى القاضي الشّرعي، ويتعين فيما بعد على الزّوجة المطلقة رفع دعواها من أجل المطالبة بحقوقها المالية، ليصبح الطلاق ممكنا بمجرد إرادة أحد الطرفين ابتداء من **1920**" (بوتفنوشنت مصطفى، 1984،ص27)، إلا أنّه "**بعد 1959** أصبح انحلال العلاقة الزوجية تخضع بصفة إلزامية للقضاء، خاصة المرسوم رقم: **7082-59** المؤرخ بتاريخ:**1959/09/17**"

(قسنطيني حدة، 2004، ص02). والجدول الآتي يوضح حالات الزواج والطلاق بعد الثورة الجزائرية:

الجدول رقم 02: "حالات الطلاق والزواج بعد قيام الثورة التحريرية الجزائرية:1954-1960"

السنة	حالات	حالات الطلاق
1954	83.351	13.578
1955	86.095	13.910
1956	60.279	9.041
1957	65.869	7.113
1958	76.829	8.745
1959	90.810	8.614
1960	89.000	6.100

المصدر : ONS. Annuaire statistique de l'Algérie **1966-1967**, l'office National statistique.

ثالثا: مرحلة ما بعد الاستقلال:

إنّ المجتمع الجزائري شأنه شأن العديد من المجتمعات التي خضعت عبر مراحل تواجدها التاريخي، وفي سياقاتها المختلفة إلى جملة التغيرات التي كان لها الأثر العميق على جميع مجالاته القاعدية، وكون التّغير الاجتماعي صفة أساسية من صفات المجتمع تحدث نتيجة عوامل متنوعة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وثقافية؛ فإنّ المجتمع الجزائري لم يسلم من هذا التّغير خاصة بمرحلة ما بعد الاستقلال، هذه الأخيرة التي تعد مرحلة بناء وتشييد جذريا لمجتمع خرج من مرحلة استعمارية جد مطولة، تغير نجم عنه العديد من الظواهر من بينها ظاهرة الطلاق، هذه الأخيرة التي استفحلت بعصب المجتمع، وفقا لما أكدّته العديد من المؤشرات الإحصائية والقانونية بنفس الوقت. صدر القانون رقم **63-218** المؤرخ في **1963/05/18** الذي ألغى ولاية محكمة النقض الفرنسية وأنشأ مكانه المجلس القضائي، بالإضافة إلى المرسوم **63-261** المؤرخ : **1963/07/22**، وإلى غاية صدور قانون الأسرة

الجزائرية أصبح الطلاق لا يمكن أن يتم إلا بتصريح من القاضي بعد محاولة الصلح، وعدم الاعتراف به إذا كان واقعا خارج الحدود القضائية.

6) الأسباب المؤدية إلى الطلاق وفقا للدراسة الميدانية:

قبل الحديث عن أهم الأسباب المؤدية لحدوث الطلاق، وجب علينا الحديث عن طبيعة العلاقة بين كل من الزّوج والزوجة، كونهما أطرافا رئيسية في الرابطة الزواجية لنمر بعدها مباشرة إلى ذكر أهم الأسباب.

إنّ من بين أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق نمط العلاقة بين الزوجين والأهل ومدى تأثيره في حدوث الطلاق، إذ أن جوهر العلاقة هو التبادل المستمر، و"يعني الباحثون الاجتماعيون وغيرهم بقدرة الشخص على إقامة علاقات بالمحيطين به، ويمكن التمييز بين نمطين من العلاقات، فهناك علاقات حميميّة ومنسجمة يمكن الاعتماد عليها، وعلاقات تتسم بالتحفظ والعدوانية لا يمكن الاعتماد عليها، وتعكس تلك العلاقات الطريقة التي يرتبط بها الناس بعضهم البعض، وإذا كانت العلاقات الاجتماعية نموذجا للتفاعل المتبادل الذي يستمر لفترة من الزّمن، مما يؤدي إلى ظهور توقعات اجتماعية ثابتة" (شريف فاتن، 2006، ص195)، فإنّ العلاقات الأسرية تعبّر عن طبيعة ودرجة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة.

طبيعة العلاقة بين الأهل والزوجين مقترنة في حقيقتها بالمناخ الأسري الذي يعبّر عن جملة التباينات، إذ لا يمكن أن تؤدي الأسرة وظائفها المتعددة، إلا إذا شعر الزوجان بأهمية العلاقات الاجتماعية التي ينسجان خيوطها معا، فالرغبة في استمرار هذه العلاقات والرّوابط هي بداية خطوة الاستقرار والاطمئنان في الجو الأسري، حيث يوجد نمطان من العلاقات بين الأهل والزوجين: علاقة جيدة وعلاقة سيئة. وفي هذا العنصر سوف نتحدث عن نمط الإقامة كونها من بين أسباب الطلاق الرئيسية حسب ما توصلنا إليه من نتائج في دراستنا الحقلية:

نمط إقامة الزوجين: يعيش أعضاء الأسرة الزّواجية تحت سقف واحد، ومنها من تسكن منفردة عن الأهل، ومنها من يسكن مع أسرة الزّوجة، ومنها من يسكن مع أسرة الزّوج؛ الأمر الذي ترتب عنه انغماس الزوج في محيط توتري يصعب التخلص من خيوط دائرة التأثر المباشر به، والسيطرة فمصادرة قراراته لتصبح بيد أحد أفراد الأسرة لا بيده، فيتحول الزّوج بسكنه مع الأهل في بعض الحالات من فاعل صاحب قرار إلى الحلقة الأحدث، والأكثر تأثرا بمعطيات التواصل الجديد المؤسس على ضوابط يرتضيها مالك المنزل الذي يقطن عنده الزوجان، فحسب ما تم التوصل إليه انطلاقا من عينة الحالات المدروسة أن سلطة القرار الزوجي فقدت مفعولها بعد أن أصبح ملك المنزل بيد أم الزوج، فبملكها له استطاعت أن تصبح مالكة لرقبة مشروع العلاقات الاجتماعية بالأسرة، وهي المحدد الأول والأخير للأدوار والأهداف المتوقعة، الأمر الذي نجم عنه بناء جو من المشاحنات والتوترات ليتعداه إلى محاولة تطويع الفاعلين الاجتماعيين المكونين للنسق الأسري، حتى ولو كان هذا التطويع بصورة غير مباشرة يحمل تحقيق بذور التحكم في سلطة القرارات الغير متخلصة من تبعية سلطة مالك المنزل، وهناك من تسكن مع أسرة الزوج لكن بسكن منعزل داخل بيت الأسرة الكبيرة.

"...**انفردت بمسكني لكن معهم وتحت إمرتهم...**" (**30 سنة، الرابعة متوسط، أم لطفل، ماكثة بالبيت، 03 سنوات زواج**)، الأمر الذي تولد عنه جملة الخلافات، واتساع دائرة المشاحنات، وحدوث المشاكل ذات الوتيرة المتباينة في الحدوث بين أهل الزوج والزوجين، حيث لا يصبح هذا الأخير أمام هذا الوضع من الإقامة مجرد فرد غير بارز لحيّز الوجود فحسب، بل يصبح هو الآخر جزءا من سلسلة المؤثرات أو بالأحرى يقع في مركزية تأثير محيطه، هذا التأثر بالمحيط الأسري يمكِّننا من تحديد ولو بصورة جزئية نمط العلاقة بين الأهل والزّوجين.

إنّ الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكل من الرجل والمرأة بمثابة قواعد معيارية تشكل الحجر الأساس، الذي تبنى عليها طبيعة علاقة زوجية، يحاول كلا الطرفين ضمنها العمل على ضمان استمرارها بالمستقبل، متأثرة بمتغيرات متعددة ومتداخلة فيما بينها منها: "الفارق العمري"، "المستوى التعليمي"، "المستوى المهني والاقتصادي"، "الأصل الجغرافي"، وغيرها من الخصائص التي تتفاعل وتندمج معا داخل المؤسسة الاجتماعية التي تأوي الزوجين معا-الأسرة-، متغيرات لا تكون واضحة المعالم قبل الشروع النهائي في التأسيس الفعلي لهذه المؤسسة، لكن سرعان ما تكشف عن فعالية تواجدها وتأثيرها بالحياة الزوجية لاحقا.

انطلاقا من خطابات المقابلات اتضح لنا بأنّ هناك أسبابا أخرى متنوعة كمنت وراء حدوث الطلاق، منها الآتي ذكره:

1. الطلاق بسبب كذب الزوج.
2. الطلاق بسبب عدم نفقة الزوج.
3. الطلاق لغياب الوازع الديني عند الزوج.
4. الطلاق بسبب وجود امرأة أخرى بحياة الزوج.
5. الطلاق بسبب ضرب الزوجة المبرح.
6. الطلاق بسبب حب الزوج للتملك المادي والمعنوي لزوجته.

من بين الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق كذلك حسب ما توصلنا إليه من دراستنا الميدانية طبيعة العلاقة بين **الحماة والكنة**؛ هذه العلاقة التي كشفت عن غطاء مكنوناتها بمجرد أول اتصال بينهما، حيث أحكمت هذه العلاقة، ووجهت بجهاز كامل من الأفكار الجاهزة والمسبقة، "فالحماة ترى الكنة امرأة سرقت منها ابنها، مما يجعلها منذ البداية حذرة مرتابة، و"التصور القائم على اعتبار الحماة امرأة حقود يعززه تصور السياق الاجتماعي

برمته، وهو تصور ترسخ في جميع الأذهان" (سمية نعمان جسوس، 2009،ص 100). إنّ الدور الفاعل للمرأة في بناء العلاقة الزوجية من حيث المبادرة والبحث والقبول يكون بالقدر والفعالية نفسهما الذي يتم فيه اتخاذ قرار الطلاق، إذ تؤثر من جهة العلاقات النِّسوية التي تتشكل لاحقا بين الزوجة (الكنة) وبين أم الزوج (الحماة) من جهة أخرى إلى مدى استقرار واستمرار الزواج لاسيما عبر ظل إشكالية ثقافة – الحماة والكنة- التي تتميز عادة بنوع من التوتر، إذ أنّه لا زالت سلطة الأم ودورها الأسري فاعلا ومؤثرا، "لاسيما أنها مدعمة بقيم اجتماعية ودينية تؤكد أولوية وضرورة نيل رضا الأم، ويكمن مركز التشاحن والصراع بين الحماة والكنة من خلال إقامة الزوجة معها، هذا الأمر ينعكس بالدرجة الأولى على الزوجة التي ينظر إليها كعضو غريب وطارئ عليها" (الشبول أيمن، 2010، ص668-669). إنّ هذا الصراع الدائم الموجود بين كل من "الكنة" و"الحماة" وتحريض هذه الأخيرة ابنها على زوجه توافق مع نتائج الدراسة التي قام بها "**إحسان محمد الحسن**"؛ حينما أشار إلى أنّه من أسباب الطلاق حث الأهل لابنهم أو لابنتهم بترك شريك حياته، أو بسبب منع الزوجة من زيارة أهلها .

لكن قبل وقوع حكم الطلاق النهائي بين الزوجين فإنّهما قد عاشا في سلسلة وجوّ مشحون بالخلاف كمن وراءه العديد من الأسباب يمكن إيجازها بالآتي (هرندي كريمة، 2021، ص ص 140-141):

1-طبيعة شخصية الزوج.

2-غياب الوازع الديني للزوج.

3-عدم تحمل الزوج للمسؤولية.

4-ضعف شخصية الزوج.

5-طريقة تعامل الزوج لزوجته.

6-منع الزوجة من زيارة أهلها.

7-التوتر الدائم بين الزوجين، ومرد هذا التوتر إلى الأسباب الآتية:

-عدم توفر المقومات الأساسية لاستمرار الحياة الزوجية.

-اختلاف فلسفة تفكير كلا الزوجين وعدم انسجامهما.

-طغيان شخصية الزوج بالأسرة.

8- انعدام الثقة بين الزوجين.

9-الخلاف المتعلق بالمسائل المادية.

10-وجود الربيب أو الربيبة.

11-وحم المرأة مما كان سببا في زيادة دائرة التوتر وافتعال المشاكل بشكل يومي.

7)الخاتمة:

إذن يعتبر الطلاق شكلا من أشكال التفكك الأسري، وظاهرة اجتماعية عالمية، لا يمكن أن يكون وقعها من العدم، إنّما مرتبطا بتراكم جملة الظروف الكامنة وراء حدوثه، لتتولد عنها أسباب مختلفة، أدت بأحد الطرفين أو كلاهما للتقدم إلى القضاء قصد فصم عرى الزوجية؛ فكل مجتمع وأباح شرعية الطلاق لكن وفقا شروط اجتماعية وقانونية، وصيغ مختلفة في إطار ما هو معمول به فيها. والمجتمع الجزائري نظرا لخضوع هذه الظاهرة فيه لمسيرة تطورية تحولية، فإنّها لم تأخذ نفس المنحى والوتيرة، حتى ولو كان التّحول بطيئا إلاّ أنّ انعكاسه كان واضح المعالم على كل من نظامي الزّواج والطلاق، فتراوح بين الارتفاع والتراجع في المعدلات نتاج ظروف اجتماعية كانت لها سلطتها في تغيير منحنيات وتيرة هذه الظاهرة.

8. قائمة المراجع:

- ابن الفخار، جمال الدين(1997)، **لسان العرب**، ط06، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- بدوي، أحمد زكي (دون سنة)، **معجم العلوم الاجتماعية**، بدون بلد، بدون دار النشر.
- بوتفنوشنت، مصطفى (1984)،**العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة**، (تر: دمري أحمد)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- تقية، عبد الفتاح (1998)، **المختصر في الفقه المدني من خلال أحكام الفقه الإسلامي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- جغلول، عبد القادر (1983)،**المرأة الجزائرية**، (تر: قسطون سليم)، لبنان، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الشبول، أيمن (2010)، **المتغيرات الثقافية والاجتماعية لظاهرة الطلاق:دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة**، العددان 3-4، المجلد 26، دمشق.
- غيث، محمد عاطف (2005) ، **قاموس علم الاجتماع**، الأزاريطة، دار المعرفة الجامعية.
- فاتن، شريف (2006)، **الأسرة والقرابة: (دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية)**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- خير الزراد، فيصل محمد(2010)، **المرأة بين الزواج والطلاق في المجتمع العربي والإسلامي**، لبنان: دار الكتاب العربي.
- قانون الأسرة (2010-2011): **قانون الجنسية الجزائرية، قانون الحالة المدنية في ضوء الممارسات القضائية**، الجزائر.
- قسنطيني، حدة (2004)، **إثبات الطلاق بين النصوص التشريعية وتطبيقاتها القانونية: دراسة تطبيقية بمجلس قضاء الجلفة**، مذكرة تخرج لنيل إجازة المعهد الوطني للقضاء.
- قصير، عبد القادر(1999)، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

- كسال، مسعودة (1986)،**مشكلات الطّلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعيّة.
- ليديري، مليكة (دون سنة)، **الزواج والشباب الجزائري إلى أين؟: دراسة اجتماعية**، الجزائر، دار المعرفة.
- مان، ميشل (1999)، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، (تر: الهواري عادل مختار، مصاوم سعد عبد العزيز)، الأزاريطة، دار المعرفة الجامعية.
- مداس، فاروق (2003)، **مصطلحات علم الاجتماع**، الجزائر، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع.
- نعمان، جسوس سمية (2009)، **بلا حشومة: الجنسانية النسائية في المغرب**، (تر: حزل عبد الرحيم)، لبنان، المركز الثقافي العربي.
- هرندي، كريمة (2021)، **الهندسة الاجتماعية للطلاق وتدخل الأهل**، ط01، الجزائر، دار ألفا للوثائق.

- Kateb kamel, **La fin du mariage traditionnel en Algérie?** 1876-1998, Paris: Edition Bouchène, 2001.

- ONS. Annuaire statistique de l'Algérie **1966-1967**, l'office National statistique.

- Bourdieu Pierre, **Sociologie de l'Algérie**. Paris: P. U.F, 1985.